

اقتصاديات محلية

بموجب اتفاقية وقع عليها البلدان

مساعدة غذائية أمريكية ليمين بقيمة ٢٠ مليون دولار

سبأ/ وقعت أمس بمبنى وزارة الزراعة الأمريكية اتفاقية المساعدة الغذائية المقدمة من الحكومة الأمريكية لليمن، تتضمن تقديم عدة مواد شاملة للمحوم والدقيق، بقيمة عشرين مليون دولار أمريكي.

وقعت الاتفاقية السفير عبد الوهاب عبد الله الحجري سفيرنا لدى الولايات المتحدة، والسيد فرانكلين دي لي نائب مدير مؤسسة التسويق الغذائي الأمريكي، الذي ذكر بان هذه الاتفاقية، تأتي في إطار المساعدات التنموية للجهود اليمينية، وكدليل على نمو روابط الشراكة السياسية والاقتصادية بين البلدين.

وتمنى المسئول الأمريكي أن تعود المشاريع، التي سيتم تنفيذها من عائدات هذه المواد الغذائية، بالفائدة على الاقتصاد اليمني.

حضر توقيع الاتفاقية الاخ فواد الكحلاني المحقق التجاري والاقتصادي بالسفارة اليمنية بواشنطن، والسيد مايكل فاي والسيدة كاترينا ريد من وزارة الزراعة الأمريكية.

دورة تدريبية حول مهارات ما بعد الحصاد والتصدير بسبئون

سبئون/ بدأت أمس بمركز التدريب الزراعي بسبئون فعاليات الدورة التدريبية الأولى في مجال ممارسات ما بعد الحصاد والتصدير، والتي يمولها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع الاتحاد التعاوني الزراعي، وتستمر اسبوعاً، وتهدف الدورة، التي يشارك فيها /أربعة وعشرون/ من الفنيين والموسقين التعاونيين من محافظات المهرة وحضرموت وشبوة وصارب والجوف، إلى تزويدهم بالمعارف التي تمكنهم من تحقيق كفاءة في الأداء على المستويين الداخلي والخارجي، وتأهيل وتزويد المهندسين والفنيين العاملين في المشاريع الزراعية والتعاونية ومراكز الصادرات، بالمعلومات والمهارات لكي يتمكنوا من تدريب بقية العاملين والمنتجين التعاونيين في مجال التسويق وعمليات ما بعد الحصاد، ورفع درجة الجودة للمنتجات المسوقة والصادرة، وفي افتتاح الدورة، التي حضرها رئيس وأمين عام الاتحاد التعاوني الزراعي والمسئولين بالمركز الوطني للتدريب الزراعي وفرع الاتحاد بالوادي، تحدث الاخ عبد الرحمن العلفي وكيل المحافظة لشؤون الوادي والصحراء عن الأهمية الحيوية التي اكتسبتها العمليات الزراعية، مابعد الحصاد، باعتبارها فناً متلائماً مع التحديث والتطوير، ما يجعلها ترتقي إلى الأعمال ذات الطابع التقني العالي المقدم، مؤكداً الحاجة المستمرة لرفع كفاءة العمليات الزراعية أجمالاً وعمليات ما بعد الحصاد، على وجه التحديد، في المحاصيل الحقلية والخضار والفواكه والمحاصيل البستانية.

خلال شهر يوليو المقبل

معهد الدراسات المصرفية ينظم دورات تدريبية حول الاعتمادات المستندية والتجارة الدولية

صنعاء / سبأ/ أعلن معهد الدراسات المصرفية، عن برنامج دوراته لشهر يوليو المقبل، والتي تخوض في قضايا الاعتمادات المستندية والتجارة الدولية، بالإضافة إلى المهارات الإدارية والتفاوضية والاتصال الفعال، وتأتي أهمية دورة الاعتمادات المستندية والتجارة الدولية، مليئةً لاحتياجات البنوك وشركات التأمين والنقل والشحن البحري والشركات التجارية والصناعية، التي يهتماها الاطلاع على مستجدات الأصول والاعرف الدولية التي تحكم العلاقة بين أطراف الاعتماد وعمليات التأمين والشحن البحري، بالإضافة إلى الجهود الحكومية اليمينية في معالجة أوضاع النقل البحري.

ومبارتها على ابداء ٥٠ مليون دولار، كضمان مالي لشركات الملاحة الدولية، بهدف انعاش الحركة الملاحية في الموانئ اليمينية، وخفض نسب التأمين التي أخذت في الارتفاع منذ أحداث ١١ سبتمبر / ٢٠٠١.

وقال الاخ منصر صالح محمد مدير عام معهد الدراسات المصرفية، الذي يشرف على البرنامج، بالتعاون مع الإدارة الصناعية بمجموعة هائل سعيد انعم وشركاه.

أن دورة المهارات الإدارية ستوجه نحو تحفيز المدراء على إدارة فريق العمل وإدارة الاجتماعات والتفاوض، وصياغة الخطط واتخاذ القرارات في بيئة متسارعة التغيير.

ويقدم برنامج دورتين بين ١٢ - ١٧ يوليو بقاعة مؤسسة السعيد الثقافية بتغر بمشاركة مدراء وعاملين في مجال موضوع الدورة.

من البنوك وشركات التأمين والشحن البحري، والشركات التجارية والصناعية والجهات الرسمية الأخرى ذات العلاقة في محافظات تعز، إب ولحج.

قراءة في استراتيجية تنمية الريف وتحديثه ٢-٢



● إن أهمية الخدمات الريفية تستمد من قدرتها على جعل سكان الريف قادرين على الحصول على احتياجاتهم الأساسية والضرورية كمواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات تجاه الوطن، وعند حصول الإنسان الريفى على احتياجاته الأساسية من الخدمات كالصحة والتعليم فإنه يستطيع القيام بأدواره في عملية التنمية الشاملة. وتتسم الخدمات الريفية بالتنوع والتكامل فيما بينها، مع الوضع في الاعتبار أن تكون هذه الخدمات عامل جذب للسكان ولكن ذات طابع تنموي وليس ترفيهي كالحضر ومن هذه الخدمات مايلي:

- ١- الخدمات الثقافية والإعلامية.
- ٢- الخدمات التعليمية.
- ٣- الخدمات الدينية.
- ٤- الخدمات الشبابية.
- ٥- الخدمات الصحية.
- ٦- الخدمات الاجتماعية.
- ٧- الخدمات الزراعية والإرشادية.

ومن هذا التنوع في الخدمات الريفية الذي يشمل جميع مناحي الحياة، الذي يجعل الريف عامل استقرار لأبنائه ونو أهداف تنموية مشتركة يجتمع عليها كافة أبنائه، حتى لا تحدث عملية الهجرة المعروفة وما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية وأزمات اقتصادية للمجتمع ككل.

تنمية المرأة الريفية:

تمثل المرأة نصف المجتمع والمسئولة عن النصف الآخر، كما إنها في الريف تقوم بأنشطة اقتصادية أخرى بالإضافة لأدوارها الاجتماعية المعروفة، ونظراً لارتفاع نسبة الأمية بين نساء الريف ونظراً لتدنّي مكانته الاجتماعية والاقتصادية، كل ذلك يدفع مخططي التنمية الريفية إلى تبني برامج تنموية لتحسين وضع المرأة الريفية نظراً لأهميتها الكبيرة في إ نجاح عملية التنمية ودفع عجلتها حيث تنمي مخططي عملية التنمية الريفية العديد من النظريات والمداخل لتنمية المرأة الريفية ومن أهم هذه المداخل مايلي:

- مدخل الكفاءة: ويركز هذا المدخل على رفع كفاءة المرأة الريفية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تعليمها وتدريبها وتأهيلها صحياً وثقافياً كي تكون عنصراً فاعلاً في المجتمع سواء كربة منزل أو تعمل في أي نشاط اقتصادي.
- مدخل تمكين المرأة: ويركز هذا المدخل على إشراك المرأة في اتخاذ القرارات المحلية «كالاتخابات، وكذلك القرارات الأسرية والقومية عن طريق تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية واقتصادية من منطلق هامة في الجهاز الإداري للدولة.
- مدخل محاربة الفقر: ويهتم هذا المدخل بتقوية المرأة الريفية اقتصادياً في مجال الأعمال الأسرية والحرفية عن طرق

المعارف مما يضعف المبادرات الفردية والجماعية في العمل التنموي والذي من أهم أهدافه تفعيل المشاركة الشعبية، لذلك لابد من تفعيل دور القيادات المحلية الريفية لأنهم الأقدر على زرع الثقة في نفوس أبناء مجتمعهم زيادة تفاعلهم معهم وتفعيل المشاركة الشعبية في أوساط المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه.

٣- معوقات مركزية التمويل واتخاذ القرار: من أهم المعوقات التي تعيق العمل التنموي هي المركزية في اتخاذ القرارات التنموية سواء عند التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة لمشاريع التنمية الريفية لأن مراكز اتخاذ القرار تكون دائماً بعيدة عن المشروعات التنموية القائمة في الريف اليميني مما يتسبب في فقد الكثير من الوقت والجهد وإعادة الخدمات التنموية المراد توصيلها في الوقت المناسب، لأن هدر الوقت في اتخاذ القرارات بعيداً عن مكان تنفيذ المشروع من شأنه أن يعيق تنفيذ المشروع نفسه مما يتسبب في العديد من المشاكل التي قد تؤدي إلى توقف وفشل المشروع، لذلك لابد من دعم اللامركزية من خلال دعم المؤسسات المحلية وإعطائها السلطات والسلطات والصلاحيات للعمل بحرية وبمرونة أكبر.

٤- معوقات بسبب ضعف قاعدة البيانات: أن التنمية ترتكز على المعلومات المتوفرة عن الجهة المراد تنميتها وتطويرها حتى يسهل تحديد وتنفيذ الأهداف المرجوة ونقص البيانات الأساسية عن المجتمع المراد تنميتها يؤدي إلى إعانة سير المشاريع التنموية، ومن هنا تأتي أهمية تشجيع البحوث الميدانية والاستطلاعات الإحصائية عن الواقع الفعلي للريف اليميني.

٥- معوقات النقص المهاري والمعرفي لأبناء الريف يأتي

الأخرى التي نوجزها فيما يلي: ١- المعوقات التاريخية: وهي ما يتصل بالبناء التاريخي للمجتمع الريفى نفسه والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مر بها ذلك المجتمع، فالبناء التاريخي لمجتمعنا اليميني يوضح أن معاناته الإنسان الريفى في فترات سابقة من ظلم وتهميش قد جعله ينظر بعين الريبة والحذر إلى كل ما هو جديد في مجتمعه المحلي من مشاريع تنموية وخدمية، برغم احتياجه لها فمثلاً يفضل الذهاب إلى المشعوذين والدجالين للعداوى عن الذهاب إلى الوحدات الصحية، وكذلك تفضيه للوساقل الزراعية صعب جداً ويكاد يكون معدوم في بعض المجتمعات الريفية النائية والأمة كثيرة في هذا المجال، أي أن التطور التاريخي للمجتمع الريفى وماعاناته الإنسان الريفى في فترات سابقة من تخلف وظلم يجعل من العمل التنموي أكثر صعوبة في بدايته لأن تغيير القيم والمفاهيم السلبية لدى سكان الريف أصعب بكثير من تغيير الواقع المادي لديهم ولكن ما أن يستمر العمل التنموي في المجالات لفترة من الزمن ويلبسون ذلك في حياتهم حتى يندفعون للمشاركة في العمل التنموي ويحافظون على المشروعات التنموية يتحولون من مجرد متلقين سلبيين لمشاريع التنمية إلى مشاركين إيجابيين في هذه العملية.

التتابع الزمني لعملية التنمية:

من المهم جداً أن يكون هناك عمل متواصل غير منقطع في كافة المجالات التنموية عن طريق استراتيجية مصممة للعمل التنموي خلال فترة زمنية لا تقل عن عشرين سنة، والتي تقسم بدورها إلى خطط خمسية تنفذ برامجها ومشاريعها بشكل متتابع بدون انقطاع حتى الوصول بهذه المشاريع إلى مرحلة الانطلاق وهي الفترة التي تبدأ فيها مشاريع التنمية بطرح فئارها وظهور نتائجها في الواقع لأن التوقف في أي مرحلة من مراحل تنفيذ مشاريع التنمية قد يؤدي إلى تضائل المواطنين وفقدانهم الثقة بالعمل التنموي والمؤسسات التنموية التي تقوم بهذه العملية إضافة إلى أن العودة لمواصلة العمل التنموي من جديد يحتاج إلى دراسات جديدة للواقع الجديد وإلى خطط جديدة مواكبة لتطور الوضع في الريف، والذي يكون دائماً نحو الأسوأ مما يتطلب من العمل التنموي الجديد القيام بمجهودات إضافية، لذلك فإن التتابع الزمني لتنفيذ مشاريع التنمية في الريف مهم جداً كي تأتي بفئارها المطلوبة والمرجوة.

أهم معوقات العمل التنموي في الريف:

يعترض العمل التنموي في الريف العديد من المعوقات فمنها ما هو تاريخي ومنها ما هو ثقافي وعليه البعد أو العداء لكل ما هو غريب بعيداً عن دائرة الأهل

ايرفرانس تستأنف رحلاتها الى الجزائر

الاحتطاف اقتحمت قوات فرنسية الطائرة بعد هبوطها في مرسيليا وقتلت الخاطفين الأربعة وحررت الرهائن. وانتقدت نقابة الطيارين الفرنسيين استئناف رحلات اير فرانس للجزائر قائلين أن الإجراءات الأمنية غير كافية. وقالت الجزائر انها اتخذت كافة التدابير الضرورية. وهبطت طائرة من طراز إيرباص ٣٢٠ قادمة من مطار أورلي بباريس في العاصمة الجزائر صباح أمس وعلى متنها وزير النقل الفرنسي جيل دي روبيان ونظيره الجزائري والرئيس التنفيذي لاير فرانس جان سيريل سبينتا. ويأتي استئناف الرحلات بعد أشهر قليلة من زيارة رسمية ناجحة للرئيس الفرنسي جاك شيراك للجزائر.

البطالة أكبر تحد يواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



الواردات، كما يطالب أيضاً بتحرير قطاعات خدمية هامة مثل قطاعات الاتصالات والمياه والكهرباء. ويقول مؤلفو التقرير: إن الخوف من عدم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية هو السبب في تدني إجراءات حماية في الشرق الأوسط غير أن هذه المخاوف غير مبررة. وبيّن التقرير المزاي الاقتصادية التي تمنح المنطقة تنافسية أفضل في الأسواق العالمية وأهمها انخفاض الأجور وكبر حجم السوق الداخلي والقرب من الأسواق الأوروبية الواسعة. ويرى التقرير أن التركيز على الصناعات غير النفطية وتحسين مناخ الاستثمار سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات الداخلية بشكل ترتفع معه إلى خمسة أو ستة أضعاف مستواها وترتفع معها نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٣٪.

لندن / ق ن / حذر البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مخاطر تصاعد مستويات البطالة في السنوات القادمة مؤكداً أنها أكبر تحد يواجه دول المنطقة مطالباً بإصلاحات اقتصادية واسعة لواجبتها. وذكرت هيئة الإذاعة البريطانية نقلاً عن تقرير البنك أن دول المنطقة من المغرب إلى إيران تواجه نموًا سريعاً في أعداد الباحثين عن عمل وأنه من المتوقع دخول أربعة ملايين فرد إلى سوق العمل سنوياً بدءاً من عام ٢٠١٠م وهو ما يعني ضعف عدد الباحثين عن عمل في العشرين عاماً الماضية. وأوضح التقرير أن نسبة البطالة بلغت في المتوسط ١٥٪ من قوة العمل في المتوسط وقد تضاعفت خلال العقدین الاخيرین لتصبح من أعلى النسب في العالم. ويقول مصطفى نبيل رئيس فريق اقتصادي

كواليمبور / ق.ن.ا/ بلغت قيمة التبادل التجاري بين ماليزيا وكندا خلال الثلث الأول من العام الحالي نحو ٢٩٣ مليوناً و١٥٧ ألف دولار. وقالت وزيرة التجارة الدولية والصناعة السيدة رافيدة عزيز ان التبادل التجاري بين البلدين في ازدياد مستمر مشيرة إلى ان الصادرات الماليزية في غضون ١٢ عاماً سجلت ارتفاعاً من قيمة ١٦٢ مليوناً و٧١٣ ألف دولار لعام ١٩٩٠ إلى قيمة ٥٦٦ مليوناً و٩٢٨ ألف دولار لعام ٢٠٠٢م. وسجلت الصادرات الكندية إلى ماليزيا في الفترة ذاتها ارتفاعاً من قيمة ٢٠١ مليون و٥٥٥ ألف دولار لعام ١٩٩٠م إلى قيمة ٣٣٣ مليوناً و٢٨٩ ألف دولار لعام ٢٠٠٢م. وتشكل المبادلات التجارية بين البلدين نسبة ٠,٥٢ في المائة من مجمل التبادل التجاري الماليزي العالمي. وافادت الوزيرة الماليزية أنه فيما يتصل بالاستثمارات الكندية في قطاع الصناعة الماليزي وما يتعلق به أقرت الحكومة الماليزية ٢٠ مشروعاً بين عام ١٩٩٨ إلى شهر ابريل عام ٢٠٠٣م بلغت قيمة الاستثمار فيها نحو ٥٦ مليوناً و٣٤٢ ألف دولار.

النمو السكاني قد يتحول إلى أزمة عميقة نظراً لعدم قدرة السلطات على توفير الوظائف للراغبين في العمل وما ينتج عن ذلك من سلسلة طويلة من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويحذر البنك الدولي بشكل خاص من خطر عدم تنوع الأنشطة الاقتصادية

في أغلب دول المنطقة وترتكزها حول النفط والصناعات القائمة عليه. ويقترح البنك ثلاثة محاور أساسية لمواجهة أزمة البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي تنمية القطاع غير النفطي وزيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص وإزالة القيود على

٢٩٣,١ مليون دولار حجم التبادل التجاري بين ماليزيا وكندا